مبادئ

في علم أصول التفسير

تأليف

الأستاذ محمد أكرم الندوي

عميد شؤون التعليم لمركز أكسفورد

حقّقه وخرّج نصوصه وعلّق عليه

عبد الغني الندوي المظاهري

الأستاذ بجامعة الكوثر الإسلامية

ميتني، ماندلي، ميانمار

مكتبة الحرمين

للطباعة والنشر (ماندلي، ميانمار)

الطبعة الثانية

١٤٤١هـ/ ٢٠١٩م

اسم الكتاب: مبادئ في علم أصول التفسير

مؤلف الكتاب: الأستاذ محمد أكرم الندوي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيرة الذاتية للأستاذ محمد أكرم الندوي

يتحدث الدكتور محمد أكرم الندوي عن حياته فيقول:

"أنا العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد أكرم الندوي بن الحافظ تجمل حسين بن الحاج سليمان الصديقي، ولدتُ سنة ١٣٨٢هـ في جونفُور في الهند، وتعلمت قراءة القرآن الكريم والدراسة الابتدائية في كتّاب القرية، ثم ألحقني جدي وأنا ابن تسع سنين في مدرسة ضياء العلوم بـ ماني كلان من جونفور حيث تعلمت اللغة الفارسية سنتين، ثم التحقت بـ دار العلوم لندوة العلماء سنة تسع وتسعين وثلاثمائة وألف في السنة الثانية من الدراسات العالية، وحصلت على شهادة العالمية سنة إحدى وأربعمائة وألف، وشهادة الفضيلة (الاختصاص في الحديث النبوي الشريف) سنة ١٤٠٣هـ، ثم قضيت سنة في المعهد العالي للدعوة والفكر الإسلامي، وحصلت على شهادة البكالوريوس من جامعة لكنؤ في الاقتصاد السياسي، واللغة العربية، واللغة الأردية، واللغة الإنكليزية، ثم حصلت من جامعة لكنؤ نفسها على شهادة الماجستير في اللغة

العربية وآدابها، وحصلت على شهادة الدكتوراة من قسم اللغة العربية وآدابها سنة ١٤٢٣هـ.

يزيد عدد شيوخي على مائتي شيخ ممن قرأتُ عليه، أو سمعت منه، أو استجزته، أعلاهم إسنادًا وفضلا: الإمام أبو الحسن علي الحسني الندوي، والحافظ الكبير العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، والعلامة الشريف محمد الرابع الحسني الندوي، والعلامة المحدث ضياء الحسن الندوي.

الملتقط من مجلة المدينة (العدد ١٦٠٨٠) السنة الثالثة والسبعون

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فقد كتبت هذا المختصر ليكون مدخلا للتعريف بالعلوم والأصول التي يجب على طلاب تفسير القرآن الكريم معرفتها، وقد قسّمته إلى مقدّمة، وأربعة أبواب، وخاتمة.

المقدمة

في جمع القرآن الكريم وترتيبه

نُزِّل القرآن الكريم منجّمًا، كان ينـــزل منه بحسب الحاجة، فيتلوه النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه فيحفظونه، ويسأل كتَبَة الوحي فيكتبونه، وأخذوا عنه معانيه والعمل به.

أول ما نزل من القرآن: واختلفوا في أول ما نزل، والصحيح أنه (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) [العلق: ١]، ذلك للخبر المشهور الذي أخرجه الإمام البخاري عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن الملك جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في غار حراء. فقال: اقرأ، فقال: فقلت: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني،

فغطّني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطّني الثانية حتى بلغني الجهد، ثم أرسلني، فقال:اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطّني الثالثة، ثم أرسلني، فقال: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ) [العلق: ١ - ٣]، إلى آخر الحديث.[١]

جمع القرآن: جُمع القرآن ثلاث مرّات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وفي عهد أبي بكر، وفي عهد عثمان بن عفّان رضي الله عنهما.

جمعه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم: جُمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بتأليف ما نزل من الآيات المتفرقة في سورها بإشارة النبي صلى الله عليه وسلم، فجمعه الصحابة حفظًا وكتابةً كما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن قدّموا شيئًا أو أخروا، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلقِّن أصحابه ويعلّمهم ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا بتوقيف جبريل إياه على ذلك،

---

(١) صحيح البخاري: رقم الحديث: ٢، باب كيفية نزول الوحي.

وإعلامه عند نزول كل آية أن هذه الآية تكتب عقب آية كذا في سورة كذا، وكانوا يتلونه في أورادهم، ويقرأونه في صلواتهم على هذا الترتيب.

جمعه في عهد أبي بكر رضي الله عنه: حفظ الصحابة القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مرتّبا في صدورهم، ومفرّقًا في الرقاع، ثم جُمع في عهد أبي بكر الصديق كاملا و مرتّبًا في مصحف واحد، أخرج الإمام البخاري عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده. قال أبو بكر رضي الله عنه: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقرّاء القرآن، وإني أخشى إن استحرّ القتل بالقرّاء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن. قلت لعمر: كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال عمر: هذا والله خير. فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ورأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما

أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: هو والله خير. فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع أحد غيره، (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَاعَنِتُّمْ) [التوبة: ١٢٨]، حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفّاه اللهُ، ثم عند عمر حياتَه، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنها.[١] قوله: لم أجدها مع أحد غيره، يعني مكتوبة، فإنه لم يكتف بالحفظ دون الكتابة.

جمعه في عهد عثمان رضي الله عنه: أما جمعه في عهد عثمان رضي الله عنه كان استنساخًا من مصحف أبي بكر، وضبطًا للحروف حتى لا يختلف الناس في القراءات فيخرجوا عن المأثور المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أخرج البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن حذيفة بن اليمان قدم على

---

(١) صحيح البخاري: رقم الحديث: ٤٩٨٦، باب جمع القرآن.

عثمان، وكان يُغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفةَ اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين! أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردّها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد ابن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرّهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمانُ الصحفَ إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف ممّا نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.[(١)]

قال ابن التّين وغيره: الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء

(١) صحيح البخاري: رقم الحديث: ٤٩٨٧، باب جمع القرآن.

بذهاب حملته، لأنه لم يكن مجموعًا في موضع واحد، فجمعه في صحائف مرتّبًا لآيات سوَره على ما وقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءة، حتى قَرَأوه بلغاتهم على اتّساع اللغات، فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد، مرتّبًا لسوره، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش، محتجا بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وُسِّع قراءته بلغة غيرهم، رفعًا للحرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت، فاقتصر على لغة واحدة.[1]

ترتيب القرآن: إن ترتيب الآيات في السور توقيفي، لا خلاف فيه بين المسلمين، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل عليه شيء من السور دعا بعض من كان يكتب فيقول: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، أخرج أحمد

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ص ١٣٣، النوع الثامن عشر في جمعه وترتيبه، ط؛ مؤسسة الرسالة ناشرون.

بإسناد حسن عن عثمان بن أبي العاص، قال: "كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا، إذ شخص ببصره ثم صوّبه حتى كاد أن يلزقه بالأرض، قال: ثم شخص ببصره، فقال: "أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من هذه السورة. (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) [النحل: ٩٠].[١] قال القاضي أبو بكر في الانتصار: الذي نذهب إليه أن جميع القرآن الذي أنزله الله وأمر بإثبات رسمه ولم ينسخه ولا رفع تلاوته بعد نزوله، هو هذا الذي بين الدفّتين الذي حواه مصحف عثمان، وأنه لم ينقص منه شيء، ولا زيد فيه، وأن ترتيبه ونظمه ثابت على ما نظمه الله تعالى، ورتّبه عليه رسوله من آي السور، لم يؤخّر من ذلك مقدّم، ولا أخر منه مقدّم، وإن الأمة ضبطت عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٢١٨/٤، ج: ٢٩، ص: ٤٤١، ط: مؤسسة الرسالة.

ترتيب آي كل سورة ومواضعها، وعرفت مواقعها، كما ضبطت عنه نفس القراءات وذات التلاوة.[1]

وأما ترتيب السور فقد اختلف فيه العلماء، هل هو توقيفي، أو هو باجتهاد من الصحابة، والمذهب الراجح أنه توقيفي كذلك، تظاهرت عليه الأدلة، وشهد له الآثار وأقوال الأئمة ونظم القرآن. قال أبو بكر ابن الأنباري: أنزل الله القرآن كلّه إلى السماء الدنيا، ثم فرّقه في بضع وعشرين، فكانت السورة تنـــزل لأمر يحدث، والآية جوابًا لمستخبر، ويوقف جبريلُ النبي صلى الله عليه وسلم على موضع الآية والسورة، فاتّساق السور كاتّساق الآيات والحروف، كلّه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فمن قدّم سورةً أو أخّرها فقد أفسد نظم القرآن.[2] وقال الكرماني في البرهان: ترتيب السور هكذا هو عند الله في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب، وعليه كان

(١) الإتقان: ص: ١٣٦، النوع الثامن عشر في جمعه وترتيبه.

(٢) الإتقان: ص ١٣٧، النوع الثامن عشر في جمعه وترتيبه.

النبي صلى الله عليه وسلم يعرض على جبريل كل سنة ما كان يجتمع عنده منه، وعرضه عليه في السنة التي توفي فيها مرّتين.[1]

وقال الطيبيُّ: "أُنزل القرآن أولا جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ثم نزل مفرّقًا على حسب المصالح، ثم أثبت في المصاحف على التأليف والنظم المثبت في اللوح المحفوظ.[2]

(١) الإتقان: ص ١٣٧/١٣٨، النوع الثامن عشر في جمعه وترتيبه.

(٢) الإتقان: ص ١٣٨، النوع الثامن عشر في جمعه وترتيبه.

الباب الأول

في التفسيروتأريخه

التفسير والتأويل: التفسير مأخوذ من"الفسْر" وهوالبيان والكشف، والتأويل مأخوذ من "الأول" وهو رجوع بالآية إلى ما تحتمله من المعاني، ويرى أبوعبيدة وطائفة معه أنهما بمعنى، وقد أنكر عليه ذلك آخرون، حتى بالغ ابن حبيب النيسابوري، فقال: قد نبغ في زماننا مفسِّرون لو سُئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه.[١]

وأحسن شيء في ذلك ما قاله الراغب الأصفهاني في تفسيره: التفسير أعمّ من التّأويل، وأكثر ما يستعمل التّفسير في الألفاظ، والتأويل في المعاني كتأويل الرؤيا، والتأويل يستعمل أكثره في الكتب الإلهيّة، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها، والتفسير أكثره يستعمل في مفردات الألفاظ، والتّأويل أكثره يستعمل في الجُمل، فالتفسير: إمّا أن يستعمل في غريب الألفاظ:

---

(١) الإتقان: ص: ٧٥٨، النوع السابع والسبعون في معرفة تفسيره وتأويله.

نحو"البحيرة، والسائبة، والوصيلة"، أو في وجيز يتبيّن بشرح، كقوله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) [البقرة: ٤٣]. وإما في كلام مضمّن بقصّةٍ لا يمكن تصوّره إلا بمعرفتها؛ نحو قوله تعالى: (إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ) [التوبة]. وقوله: (وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا) [البقرة: ١٨٩].

وأما التأويل: فإنه يستعمل مرة عامّا، ومرة خاصّا نحو"الكفر" المستعمل تارة في الجحود المطلق، وتارة في جحود الباري خاصّة، و"الإيمان" المستعمل في التصديق المطلق تارة، وفي تصديق دين الحقّ تارة، وإما في لفظ مشترك بين معان مختلفة، نحو لفظ "وجد" المستعمل في الجدة والوجد والوجود.[1]

الحاجة إلى التفسير: من المعلوم أن الله جلّ وعلا خاطب خلقه بما يفهمونه، ولذلك أرسل كل نبي بلسان قومه، وأوحى إليه بلغتهم، والقرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين في زمن

---

(١) الجواهر الحسان المعروف بـــ تفسير الثعالبي: ج: ١، ص: ٤٤/٤٥، الفرق بين التفسير والتأويل. ط: دار إحياء التراث العربي.

أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه، أما دقائق باطنه فإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنظر مع سؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم في الأكثر، وبعض هذه الأسئلة مذكورة في القرآن، وأكثرها تضمنّتها كتب الحديث والتفسير. وإننا محتاجون إلى ما احتاج إليه المخاطَبون الأولون للكتاب، وزيادة على ذلك مما لم يحتاجوا إليه لقصورنا عن مدارك أهل اللغة.

وقال الخُوِيِيُّ: "علم التفسير عسير يسير، أما عسره فظاهر من وجوه، أظهرها أنه كلام متكلّم لم يصل الناس إلى مراده بالسماع منه، ولا إمكان الوصول إليه، بخلاف الأمثال والأشعار ونحوها، فإن الإنسان يمكن علمه منه إذا تكلّم بأن يسمع منه أو ممن سمع منه، وأما القرآن فتفسيره على وجه القطع لايعلم إلا بأن يسمع من الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك متعذّر إلا في آيات قلائل، فالعلم بالمراد يستنبط بأمارات ودلائل، والحكمة فيه أن الله

تعالى أراد أن يتفكّر عباده في كتابه، فلم يأمر نبيه بالتنصيص على المراد في جميع آياته.[1]

تدوين علم التفسير: كان النبي صلى الله عليه وسلم أيام حياته هو المرجع في التفسير، وظهر بعد وفاته جمع من أصحابه رضي الله عنهم، عنوا بتفسير القرآن الكريم، إما بالنقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم، أو برأيهم القائم على ملكتهم التامة للغة العرب، وفهمهم الكامل لأصول الدين وروح الشريعة، ومن أشهر من تكلم في تفسير القرآن من الصحابة: الخلفاء الأربعة، ثم عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبدالله بن الزبير، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم.

وأما في عصر التابعين فنشأت ثلاث مدارس متميزة للتفسير:

(١) الإتقان: ص: ٧٦١، النوع السابع والسبعون في معرفة تفسيره وتأويله.

مدرسة مكة: وأصحابها تلاميذ ابن عباس رضي الله عنه، وعلى رأسهم: سعيد بن جبير، ومجاهد ابن جبر، وعكرمة مولى ابن عباس، وطاؤوس بن كيسان اليماني، وعطاء بن أبي رباح، وأبو الشعثاء جابر بن زيد.

مدرسة المدينة: وأصحابها تلاميذ أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه. وعلى رأسهم: أبو العالية، ومحمد بن كعب القرظي، وزيد بن أسلم.

مدرسة العراق: وأصحابها تلاميذ علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى رأسهم: علقمة بن قيس، ومسروق بن الأجدع، عطاء بن دينار الهذلي المصري، قال: "قال أبو حاتم: صالح الحديث إلا أن التفسير أخذه من الديوان، فإن عبد الملك بن مروان كتب يسأل سعيد بن جبير أن يكتب إليه بتفسير القرآن، فكتب سعيد بن جبير بهذا التفسير إليه، فوجده عطاء بن دينار في الديوان، فأخذه فأرسله عن سعيد بن جبير". [١]

---

(١) تهذيب الكمال للحافظ المزي: ج: ٢٠، ص: ٦٨.

وقد نُسب تدوين التفسير إلى مجاهد أيضًا، قال ابن أبي مليكة: رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه، فيقول له ابن عباس: اكتب، قال: حتى سأله عن التفسير كلّه.[1]

كتب التفسير: والكتب التي أُلِّفت في التفسير أنواع مختلفة. منها: تفاسير غلب عليها النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين، وسلف هذه الأمة، كتفاسير ابن ماجه، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وابن المنذر، وابن جرير، والبغوي، ومنها: تفاسير غلب عليها الرأي والعقل والاستنباط، كتفاسير المعتزلة والطوائف المبتدعة والفلاسفة، ومنها: تفاسير أهل الباطن، كتفاسير المتصوفة، ومنها: تفاسير الفقهاء كأحكام القرآن للإمام الشافعي، وأحكام القرآن للجصاص الرازي، وأحكام القرآن لأبي بكر ابن العربي، وأحكام القرآن للقرطبي، ومنها: تفاسير أهل النحو

---

(١) مقدمة تفسير الطبري: ج: ١، ص: ٨٥، ذكر الأخبار عن بعض السلف فيمن كان من قدماء المفسرين محمودا علمه بالتفسير، ومن كان منهم مذموما علمه بذلك، ط: دار هجر.

والإعراب، ككتب الزجّاج، والواحدي، وأبي حيّان، وفيما يلي أعرض أجلّ ما ألف من التفاسير المأثورة، والتفاسير العقلية.

كتب التفسير المأثور: من أهم كتب التفسير المنقول:

تفسير ابن جرير: وهو تأليف الإمام العَلَم المجتهد أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المتوفى سنة عشر وثلاثمائة ببغداد، قال الطبري: "استخرت الله وسألته العون على ما نويته من تصنيف التفسير قبل أن أعمله ثلاث سنين، فأعانني".[1]

وعني ابن جرير في تفسيره بجمع التفاسير المنقولة، ويتعرض فيه لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب، والاستنباط. قال الإمام ابن تيمية: "وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتّهمين كمقاتل بن بكير والكلبي".[2]

---

(١) سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي: ج:٢٠، ص: ٢٧٤، ط: مؤسسة الرسالة.

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ج: ١٣، ص: ٣٨٥، ط: مجمع الملك فهد.

وقال السيوطي: "فإن قلتَ: فأي التفاسير ترشد إليه وتأمر الناظر أن يعول عليه؟ قلت: تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله، قال النووي في تهذيبه: كتاب ابن جرير في التفسير لم يُصنّف أحد مثله". [1]

تفسير ابن عطية: وهو للإمام العلامة شيخ المفسرين أبي محمد عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عطية المحاربي الغرناطي، المتوفى سنة إحدى وأربعين وخمسمائة.

وكتابه "المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" من أحسن ما أُلّف في التفسير، ويشهد له بالإمامة والتقدم. قال الإمام ابن تيمية: "وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلا وبحثًا، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعلّه أرجح هذه التفاسير". [2]

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ص: ٧٨٩، النوع الثمانون في طبقات المفسرين. وتهذيب الأسماء للنووي: ج: ١، ص: ١٠٧.

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ج: ١٣، ص: ٣٨٨. ط: مجمع الملك فهد.

تفسير ابن كثير: وهو للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القُرشي البُصروي الدمشقي، المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة.

وكتابه في التفسير من أحسن كتب التفسير بالرواية، فإنه فسّر القرآن الكريم بالقرآن وبأصح ما وصل إليه من الأحاديث وآثار الصحابة، وأقوال التابعين ومن بعدهم، وإن لم يخلُ من ذكر بعض الأحاديث الضعيفة، ولم يزل كتابه مرجعًا للعلماء وطلبة العلم لشموله، ودقته وإتقانه وصحته.

كتب التفسير العقلي: ومن أهم كتب التفسير العقلي:

تفسير الكشاف: هو لإمام العربية والنحو والبيان كبير المعتزلة أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة.

امتاز تفسيره بما أودعه من دقائق البلاغة والعربية، والمعاني والبيان، والناس كلهم عيال على تفسيره في ذلك، ولو لا أنه كدّر تفسيره ببدع الاعتزال، وتحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد لكان من أحسن التفاسير، ومع ذلك فإن العلماء لم

يستغنوا عنه، قال الإمام ابن تيمية: "وأما الزمخشري فتفسيره محشو بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية، والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله مريد للكائنات، وخالق لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول المعتزلة".[1]

التفسير الكبير: هو لإمام الفلسفة والكلام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القُرشي الرازي، المتوفى سنة ست وستمائة بهراة. قال السيوطي عن تفسيره: "قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبهها، وخرج من شيء إلى شيء، حتى يقضي الناظر العجب من عدم مطابقة المورد للآية"، قال أبو حيان في البحر: جمع الإمام الرازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلة لا حاجة بها في علم التفسير، ولذلك قال بعض العلماء: فيه كل شيء إلا التفسير."[2-3]

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية الحرّاني: ج: ١٣، ص: ٣٨٦.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ص ٧٨٩.

(٣) قال العلامة السيد أبو الحسن علي الحسني الندوي: "وقد جرّبت أثناء هذه الدراسة أن ما قيل عن التفسير الكبير للرازي، وهو "فيه كل شيء إلا التفسير" ليس بصحيح، ولا يستحق هذا النقد الجائر، وتوجد فيه ــــ رغم ما فيه من حشو وزوائد ــــ حقائق ومعلومات

الباب الثاني

في علوم القرآن الكريم

القرآن لسان عربي مبين: إن القرآن كتاب الله وأنزله بلسان عربي مبين، فنقله إلى أي لغة ليس قرآنا، وإنما هو معانيه التي نُقلت، فالواجب على طالب التفسير أن يتمكن من كلام العرب تمكنًا واضحًا، فيتقن لغتهم بحيث لا يخفى عليه شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع، مع المعرفة التامة بالنحو وعلم الإعراب، والتصريف وعلم الاستقاق، والمعاني والبيان والبديع، ولن يتأتى ذلك إلا بممارسة كلام العرب في أشعارها وخطبها، ومنظومها ومنثورها، في جاهليتها وفي إسلامها. أخرج ابن أبي شيبة عن أبي بن كعب أنه قال: "تعلّموا العربية كما تعلمون حفظ القرآن".[1]

مهمة مفيدة لا توجد في غيره من التفاسير. (مجلة الرائد: العدد: ١٤/١٣، السنة: ٥٩، ص: ٦، قصة دراستي للقرآن الكريم).

(١) مصنف ابن أبي شيبة: رقم الحديث: ٣٠٥٣٥، ج: ١٥، ص: ٤٣٣، كتاب فضائل القرآن، باب ماجاء في إعراب القرآن.

وأخرج البيهقي عن الإمام مالك قال: "لا أوتَى برجل غير عالم بلغة العرب يفسّر كتاب الله إلا جعلتُه نكالا".[1]

وقال مجاهد: "لايجوز لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالما بلغات العرب".[2]

وقال ابن قتيبة: "وإنما يعرف فضل القرآن من كثر نظره واتسع علمه وفهم مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب، وما خص الله به لغتها دون جميع اللغات".[3]

ومن السخيف في ذلك ما حُكي عن بعض المدعين علم التفسير، إذ زعم أن فهم معاني القرآن لا يتطلب كبير معرفة بلغة العرب، لأن الله يقول: (وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ) [القمر: ١٧]. فسأله العلامة السيد سليمان الندوي عن أصل

---

(١) الجامع لشعب الإيمان للبيهقي: رقم الحديث: ٢٠٩٠، ج: ٣، ص: ٥٤٣.

(٢) الإتقان: ص ٧٧١.

(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ص: ١٢، باب ذكر العرب وما خصّهم الله به من العارضة والبيان واتّساع المجاز، ط: دار التراث، القاهرة.

كلمة "مُدّكر"، فقال: هو من "الإدراك" فجعل نفسه مضحكة للناس، وملعبة للشيطان.

ومن أعظم البليّات في عصرنا هذا إذ نهض قوم من الأعاجم من قبيل الذي سبق في مشارق الأرض ومغاربها ممن لم يتعلموا لغة القرآن أصلا، فضلا عن أن يتقنوها، حتى إن كثيرًا منهم لا يحسنون قراءته في حروفه العربية، وجلّ بضاعتهم بعض تراجم معاني القرآن الكريم بلغاتهم الأعجمية، فتجاسروا على تفسير كتاب الله تعالى، واستخراج المعاني منه ما يوافق أهواءهم، وتخطئة العلماء، فكذبوا على الله وتقوّلوا عليه ما لم يقله، وضلّوا وأضلّوا، فيا لغربة الإسلام وأهله.

المكي والمدني: المكي من القرآن ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعدها، قال يحيى بن سلام: "ما نزل بمكة وما نزل في طريق المدينة قبل أن يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، فهو من المكي، وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في أسفاره بعد ما قدم المدينة فهو من المدني".[1]

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ص: ٣٢، النوع الأول في معرفة المكي والمدني.

ويُرجع في معرفة المكي والمدني إلى الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين، وقد أخرج البخاري في صحيحه عن ابن مسعود أنه قال: "والله الذي لا إله غيره، ما أُنْزِلَتْ سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أُنْزِلَتْ، ولا أُنْزِلَتْ آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أُنْزِلَتْ".[١]

أسباب النزول: إن لسبب النزول أهمية كبيرة في تفسير القرآن، قال الواحدي: "لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها".[٢] فمعرفة سبب النـــزول تساعد على فهم معنى الآية، وإزالة اللبس والإشكال.

اتفق العلماء على أن الآيات لا تختص بأسباب نزولها، بل تتعدى إلى غير أسبابها، كنزول آية الظهار في امرأة أوس بن الصامت، وآية اللعان في هلال بن أميّة أو عويمر العجلاني، وآية الكلالة في جابر بن عبد الله، وحدّ القذف في رُماة عائشة، فإنها

---

(١) صحيح البخاري: رقم الحديث: ٥٠٠٢، كتاب فضائل القرآن، باب القرّاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) الإتقان: ص: ٧١، النوع التاسع في معرفة سبب النزول.

عُدّيت إلى غيرهم، وهذا ما يُعبّر عنه علماء الأصول بقولهم: "إن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب".

لا بد من التنبيه هنا على أن قولهم "نزلت هذه الآية في كذا" يحتمل أمرين: الأول: أنهم يريدون قصتها وبيان سبب نزولها، والثاني: أنهم يريدون تطبيق الآية على بعض الشؤون، وإن لم تكن السبب، وعلى هذا يحمل كلما ذكر أكثر من سبب في نزول آية، قال الزركشي: "قد عُرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: "نزلت هذه الآية في كذا" فإنه يريد بذلك أنها تتضمّن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها".[1]

المحكم والمتشابه: إن في القرآن أشياء لا يدركها الناس بعقولهم ولا يحيطون بها علمًا، واستعمل القرآن لبيانها كلمات وتعبيرات أَلِفوها، فمن ثم سُميت متشابهات، قال تعالى: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ) [آل عمران: ٧].

---

(١) البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي: ص: ٣٢، النوع الأول معرفة أسباب النــــزول، فصل فيما نزل مكررا، ط: دار التراث، القاهرة.

أخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قال: "المحكمات: ناسخه، وحلاله، وحرامه، وحدوده، وفرائضه، وما يؤمن به ويعمل به، والمتشابهات: منسوخه، ومقدّمه ومؤخره، وأمثاله، وأقسامه، وما يؤمن به ولا يعمل به".[1]

وقال ابن الحصّار: قسّم الله آيات القرآن إلى محكم ومتشابه، وأخبر عن المحكمات أنها أم الكتاب، لأن إليها تردّ المتشابهات، وهي التي تعتمد في فهم مراد الله من خلقه في كلّ ما تعبّدهم به من معرفته وتصديق رسله وامتثال أوامره، واجتناب نواهيه، وبهذا الاعتبار كانت أمهات، ثم أخبر عن الذين في قلوبهم زيغ أنهم هم الذين يتبعون ما تشابه منه، ومعنى ذلك أن من لم يكن على يقين من المحكمات، وفي قلبه شك واسترابة كانت راحته في تتبع المشكلات المتشابهات، ومراد الشارع منها التقدم إلى فهم المحكمات، وتقديم الأمهات حتى إذا حصل اليقين، ورسخ العلم لم تُبالِ بما أشكل عليك، ومراد هذا الذي في قلبه زيغ التقدم إلى

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ص: ٤٢٥، النوع الثالث والأربعون في المحكم والمتشابه، ط: مؤسسة الرسالة ناشرون.

المشكلات، وفهم المتشابه قبل فهم الأمهات، وهو عكس المعقول والمعتاد والمشروع، ومثل هؤلاء مثل المشركين الذين يقترحون على رسلهم آيات غير الآيات التي جاؤوا بها، ويظنون أنهم لو جاءتهم آيات أخر لآمنوا عندها، جهلا منهم، وما علموا أن الإيمان بإذن الله تعالى"،[1] وعن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ)، إلى قوله: (أُولُو الْأَلْبَابِ) [آل عمران: ٧]، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمّى الله، فاحذروهم".[2]

ومما ينبغي التنبه له هنا أن للمحكم معنيين، أحدهما أنه يُستعمل في مقابل المتشابه، وهذا الذي تحدّثنا عنه هنا، والثاني أنه يُستعمل في معنى الإتقان، وعدم تطرّق النقص والاختلاف إليه، وهذا الذي أراده الله تعالى بقوله: (ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ) [الحج:

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ص: ٤٢٩.

(٢) صحيح البخاري: رقم الحديث: ٤٥٤٧، باب: منه آيات محكمات.

٥٢].وقوله تعالى: (الٓرۚ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ) [هود: ١].
وبهذا الاعتبار فالقرآن كله محكم، وقد يُستعمل المحكم في مقابلة المنسوخ.

الناسخ والمنسوخ: أجمع الأئمة على أنه لا يجوز لأحد أن يفسّر القرآن إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ، وأجمع المسلمون على جواز النسخ خلافًا لليهود، وأنه واقع في القرآن الكريم خلافًا لأبي مسلم الأصفهاني، والدليل على النسخ قوله تعالى: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ) [الرعد: ٣٩]. قال مكي: "قال ابن عباس وغيره: "معناه: يمحو ما يشاء من أحكام كتابه فينسخه ببدل أو بغير بدل، ويثبت ما يشاء فلا يمحوه ولا ينسخه"، ثم قال: (وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) [الرعد: ٣٩].

قال ابن عباس: "معناه: عنده ما يُنسَخُ ويُبدَّلُ من الآي والأحكام، وعنده ما لا ينسخ ولا يبدل"،[١] وإنما كان النسخ من الله تعالى في كتابه لحِكم، منها التيسير، ولا يقع النسخ إلا في

(١) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القَيسي: ص: ٦٠، باب بيان النص على جواز النسخ للقرآن.

الأوامر والنواهي، أما الأخبار والوعد والوعيد فلا يدخل النسخ فيها.

ولا يُنسخ القرآن إلا بقرآن، لقوله تعالى: (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا) [البقرة: ١٠٦]. وقال الشافعي: حيث وقع نسخ القرآن بالسنة، فمعها قرآن عاضد لها، وحيث وقع نسخ السنة بالقرآن فمعه سنّة عاضدة له، ليتبيّن توافق القرآن والسنة.[١]

ومن الناس من عمّم معنى النسخ، فبلغ عدد الآيات المنسوخة إلى خمسمائة، والذي رجّحه السيوطي في الإتقان نقلا عن ابن العربي أن الآيات المنسوخة عددها عشرون، وتعقّب عليها الإمام أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي في كتابه "الفوز الكبير" وأنكر النسخ إلا في خمس آيات منها، وسمعتُ بعض شيوخي يؤول هذه الآيات الخمس كذلك، ويراها محكمات، ومن أراد التفصيل فليراجع الكتابين.

---

(١) الإتقان: ص: ٤٦٣، النوع السابع والأربعون في ناسخه ومنسوخه.

أقسام القرآن: أما الأقسام التي وردت في القرآن فهي "على أصول الإيمان التي يجب على الخلق معرفتها، تارة يقسم - سبحانه وتعالى - على التوحيد، وتارة يقسم على أن القرآن حق، وتارة على أن الرسول حق، وتارة على الجزاء والوعد والوعيد، وتارة على حال الإنسان". [1]

وقد أورد على أقسام القرآن ثلاث شبهات: إحداها: أن القسم لا يليق بجلالة الرب تعالى، فإن الذي يحلف على قوله يهين نفسه، وقد جاء في القرآن: (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ) [القلم: ١٠].

الثانية: أن القسم في القرآن جاء على أمور مهمّة كالمعاد والتوحيد والرسالة، ولا فائدة فيها للقسم، لا للمنكر فإنه يطلب الدليل والبرهان، ولا للمؤمن فإنه قد آمن بها.

الثالثة: أن القسم يكون بشيء عظيم وجليل، فكيف يليق بجلالة الرب تعالى أن يقسم بالمخلوق، لا سيما بأشياء مثل التين والزيتون.

---

(١) التبيان في أقسام القرآن لابن قيّم الجوزيّة: ص: ٩٢.

أما الشبهتان الأولى والثانية "فأجيب عنها بأن القرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتها القسم إذا أرادت أن تؤكد أمرا، وأجاب أبو القاسم القشيري بأن الله ذكر القسم لكمال الحجة وتأكيدها، وذلك أن الحكم يفصل باثنين: إما بالشهادة وإما بالقسم، فذكر تعالى في كتابه النوعين حتى لا يبقى لهم حجة، فقال: (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ) [آل عمران: ١٨]. وقال: (قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ) [يونس]. [١]

إن منشأ الشبهة الثالثة ظنهم بكون القسم مشتملا على تعظيم المقسم به لا محالة، وليس الواقع كذلك، بل أقسام القرآن للاستشهاد والاستدلال، يقول العلامة حميد الدين الفراهي: "إن أقسام القرآن بالمخلوقات ليست إلا آيات دالة، وإنها نوع من القسم مباين للأقسام التعظيمية". [٢]

---

(١) الإتقان: ص ٦٧٥، النوع السابع والستون في أقسام القرآن.

(٢) الإمعان في أقسام القرآن: ص: ١١، طريق هذا الكتاب في الجواب على سبيل الإجمال، ط: ملتقى أهل التفسير.

إعجاز القرآن الكريم: قال الله تعالى: (وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ، أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ) [العنكبوت]، فأخبر أن الكتاب آية من آياته، ثم تحدّاهم على أن يأتوا بمثله، وقال: (فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ) [الطور]، ثم تحدّاهم بعشر سور منه، (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللهِ) [هود]، ثم تحدّاهم بسورة في قوله: (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ) [يونس]. وفي قوله: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ) [البقرة]. فلما عجزوا عن معارضته على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء وتوافر الدواعي لها، نادى عليهم بإظهار العجز وإعجاز القرآن، فقال: (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) [الإسراء].

قال ابن عطيّة: "وهذا هو القول الذي عليه الجمهور والحذّاق، وهو الصحيح في نفسه، وإن التحدي إنما وقع بنظمه،

وصحة معانيه، وتوالي فصاحة ألفاظه، ووجه إعجازه: أن الله تعالى قد أحاط بكل شيء علما، وأحاط بالكلام كله علما، فإذا تَرَتَّبَت اللفظة من القرآن علم بإحاطته أيَّ لفظة تصلح أن تلي الأولى، وتبين المعنى بعد المعنى، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره، والبشر معهم الجهل، والنسيان، والذهول، ومعلوم ضرورة أن بشرا لم يكن قط محيطا، فبهذا جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة، وبهذا النظر يبطل قول من قال: "إن العرب كان في قدرتها أن تأتي بمثل القرآن، فلما جاء محمد صلى الله عليه وسلم صُرفوا عن ذلك، وعجزوا عنه". والصحيح أن الإتيان بمثل القرآن لم يكن قط في قدرة أحد من المخلوقين، ويظهر لك قصورُ البشر في أن الفصيح منهم يصنع خطبة أو قصيدة، يستفرغ فيها جهده، ثم لا يزال يُنَقِّحها حولا كاملا، ثم تُعطَى لآخرَ نظيره، فيأخذها بقريحة جامة فيبدل فيها وينقح، ثم لا تزال كذلك فيها مواضع للنظر والبدل، وكتاب الله لو نُزعت منه لفظة ثم أُدير لسان العرب في أن يوجد أحسن منها لم يوجد، ونحن تَبِينُ لنا البراعةُ في أكثره، ويخفى علينا وجهُها في مواضع، لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ، في سلامة الذوق وجودة القريحة، ... وقامت الحجة على العالم بالعرب، إذ كانوا أرباب

الفصاحة، ومظنة المعارضة، كما قامت الحجة في معجزة عيسى بالأطباء، وفي معجزة موسى بالسحرة، فإن الله تعالى إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أبرع ما يكون في زمن النبي الذي أراد إظهاره، فكأن السحر في مدة موسى قد انتهى إلى غايته، وكذلك الطب في زمن عيسى، والفصاحة في مدة محمد عليهم الصلاة والسلام.[1]

تناسق الآيات والسور: ومن بديع علوم القرآن معرفة التناسب بين الآيات والسور، فإن الناظر في كتاب الله، المتدبّر لدقائقه، المتعمّق في حقائقه لا يخفى عليه أن كتاب الله متّسق اتّساقًا كاملا في آيه وسوره، فكل آية منه تنسجم مع ما قبلها وما بعدها من آية، كما أن كل سورة منه، ترتبط بما قبلها وما بعدها من سورة، ذكر لنا شيخنا المفسّر الكبير شهباز الإصلاحي غير مرّة: "أن الناس يسألون ما يستدلون به على وجود النظم في القرآن، أما أنا فأشاهده بعيني"، وصدق شيخنا، فما سألناه عن وجه التناسب والتناسق بين آيتين أو سورتين إلا شرحه لنا من دون تكلف.

---

(١) مقدمة المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطيّة المعروف بـــ تفسير ابن عطيّة: ج: ١، ص: ٥٩/٦٢.

وممن أفرده بالتأليف العلامة أبو جعفر بن الزبير شيخ أبي حيّان في كتاب سمّاه "البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن"، والشيخ برهان الدين البقاعي في كتابٍ سمّاه "نظم الدرر في تناسب الآي والسور"، وجلال الدين السيوطي في جزء سمّاه "تناسق الدرر في تناسب السور" وعني ببيانه الإمام الرازي في تفسيره، وقال في تفسير سورة البقرة: "ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة، وفي بدائع ترتيبها، علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه، وشرف معانيه، فهو أيضًا معجز بحسب ترتيبه ونظم آياته".[1]

وكانت للعلامة حميد الدين الفراهي رحمه الله تعالى عناية كبيرة بهذا الموضوع، وحاول بعض الناس اتباع منهجه في التفسير، ولكنّ التكلف واضح في طريقتهم، والغلوّ بيّن في مذهبهم، مع إعراض غير قليل عن الأحاديث والتفاسير المروية عن الصحابة والتابعين وسلف هذه الأمة، وتقديم للرأي والذوق عليها.

---

(١) التفسير الكبير للإمام الرازي: ج: ٧، ص: ١٠٦. والإتقان في علوم القرآن: ص: ٦٣١، النوع الثاني والستون في أقسام مناسبة الآيات والسور.

الباب الثالث

في التفسير بالنقل

وتفسير القرآن بالنقل درجات، أفضلها تفسيره بالقرآن، ثم تفسيره بالسنة، ثم تفسيره بأقوال الصحابة، ثم تفسيره بأقوال التابعين، وتصح الاستعانة بما ورد من بني إسرائيل بشروط، وأجمع السلف على عدم معارضة شيء من القرآن بعقل ورأي وقياس، أو ذوق ووجد، أو إلهام ومكاشفة، أو منام ورؤيا.

تفسير القرآن بالقرآن: يُطلب تفسير الكتاب العزيز أولا من الكتاب، فما أُجمل منه في موضع فقد فُسِّر منه في موضع آخر، وما اختصر في مكان بُسط في مكان آخر، فلا بدّ لمن يتعرّض لتفسير كتاب الله أن ينظر فيه أولا، فيجمع ما تكرر منه في موضوع واحد، ويقابل الآيات بعضها ببعض ليستعين بما جاء مسهبًا على معرفة ما جاء موجزًا، وبما جاء مبيّنًا على فهم ما جاء مجملا، وليحمل المطلق على المقيّد، والعام على الخاص.

تفسير القرآن بالحديث: إن النبي صلى الله عليه وسلم بيّن لأصحابه معاني القرآن كما بيّن لهم ألفاظه، قال الله تعالى: (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) [النحل].

ومن غير المعقول أن يُظنّ أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخذوا عنه هذا الكتاب ولم يستفهموه فيما أشكل عليهم، وقد ورد في الآثار أن أصحابه إذا أخذوا منه آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، وهذا العلم الذي أخذوه من النبي صلى الله عليه وسلم رفعوه أحيانًا إليه، ولم يرفعوه أخرى، ولكنه عند أهل الحديث في حكم المرفوع، لاسيما إذا تضمّن بيان ما لا مجال للرأي فيه، ومن ثمّ قال الحاكم: "ليعلم طالب الحديث أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند". [1]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "ومما ينبغي أن يُعلم أن القرآن والحديث إذا عُرف تفسيره من جهة النبي صلى الله عليه وسلم لم يُحتج في ذلك إلى أقول اللغة. [2]

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي: ج: ١، ص: ٢٩٥، النوع السابع: الموقوف، ط: دار ابن الجوزي.

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية الحرّاني: ج: ١٣، ص: ٢٧، ط: مجمع الملك فهد.

تفسير القرآن بأقوال الصحابة: قال الإمام ابن تيمية: "إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لاسيما علماؤهم وكبراؤهم، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين".[١]

أخرج ابن أبي شيبة عن أبي عبد الرحمن السلمي، قال: حدّثنا من كان يقرئنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنهم كانوا يقترئون من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر آيات، ولا يأخذون في العشر الأخرى حتى يعلموا ما في هذه من العمل والعلم، قال: فعَلِمنا العمل والعلم".[٢]

تفسير القرآن بأقوال التابعين: وإن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة كما تلقوا عنهم علم السنة، وإن كانوا قد يتكلمون في

---

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية الحرّاني: ج: ١٣، ص: ٣٦٤، ط: مجمع الملك فهد.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: رقم الحديث: ٣٠٥٤٩، ج: ١٥، ص: ٤٣٦، كتاب فضائل القرآن، باب ماجاء في تعليم القرآن: كم آية؟

بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال".[1]

وكان من التابعين من تلقى التفسير كله أو أكثره عن الصحابة كأصحاب عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم.

قال شعبة بن الحجاج وغيره: "أقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك".[2]

---

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية الحرّاني: ج: ١٣، ص: ٣٣٣، ط: مجمع الملك فهد.

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية الحرّاني: ج: ١٣، ص: ٣٧٠، ط: مجمع الملك فهد.

مكانة أحاديث التفسير: فالأصل في التفسير هو الاعتماد على النقل إذا ثبت بطريق صحيح، وحينئذ لا يجوز الرجوع إلى غيره، ولكن لا بد من التأني والحذر في المنقول من التفسير، فقد كثر الوضع فيه، واتفق أهل العلم أن ما يذكره أبو بكر بن مردويه، وجار الله الزمخشري، وأبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، والثعلبي، والبيضاوي في فضائل سور القرآن سورة سورة موضوع.

قال الزركشي بصدد الحديث عن مآخذ التفسير: "الأول: النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا هو الطراز المعلَم، لكن يجب الحذر من الضعيف منه والموضوع، فإنه كثير، ولهذا قال أحمد: ثلاث كتب لا أصل لها: المغازي والملاحم والتفسير، وقال المحققون من أصحابه: مراده أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صح من ذلك كثير".[1] وتعقّب عليه السيوطي بقوله: "الذي صحّ من ذلك قليل جدّا، بل أصل المرفوع منه في غاية القلة".[2]

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ص٧٦٧/٧٦٨، النوع الثامن والسبعون في معرفة شروط المفسر وآدابه.

(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ص٧٦٨، النوع الثامن والسبعون ...

اختلاف السلف في التفسير: قال ابن تيمية بعد الحديث عن تفسير السلف: "فتذكر أقوالهم في الآية، فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافا فيحكيها أقوالا، وليس كذلك، فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من ينص على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليتفطن اللبيب لذلك والله الهادي".[1]

الإسرائيليات: قد كثر ذكر الروايات الإسرائيلية في كتب التفسير، وهي على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يوافق منها ما عندنا من كتاب الله تعالى، وأحاديث نبيه صلى الله عليه وسلم، فذلك صحيح، يجوز ذكره للاستشهاد، وهذا القسم كثير في قصص الأنبياء، وإلى هذا يشير قوله صلى الله عليه وسلم: "بلّغوا عنّي ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمّدًا فليتبوأ مقعده من النار".[2]

... في معرفة شروط المفسر وآدابه.

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ج: ١٣، ص: ٣٦٩/٣٧٠.

(٢) صحيح البخاري: رقم الحديث: ٣٤٦١، كتاب الأنبياء، باب ...

قال الإمام مالك: "المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا، وقيل: المعنى: حدثوا عنهم بمثل ما ورد في القرآن والحديث الصحيح". [١]

الثاني: ما يخالف ما عندنا من الكتاب والأحاديث، فذاك كذب، لا تحل روايته.

الثالث: ما لا يوافق ولا يخالف ما عندنا، فهو مسكوت عنه، فلا نؤمن به ولا نكذبه، ويجب الحذر في نقله، فإن فيه كثيرًا من التفاصيل التي هي أشبه بالأساطير، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وبما أنزل إلينا". [٢]

... ما ذكر عن بني إسرائيل. وجامع الترمذي: رقم الحديث: ٢٦٦٩، باب ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل.

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني: ج: ٨، ص: ١٠٠، ط: دار طيبة.

(٢) صحيح البخاري: رقم الحديث: ٧٥٤٢، ٧٣٦٢، ٤٤٨٥.

الباب الرابع

في التفسير بالرأي

إن الرأي ضربان: أحدهما: الرأي غير الجاري على موافقة العربية، أو غير الجاري على موافقة الأدلة الشرعية، فهذا رأي مذموم، والثاني: الرأي الجاري على موافقة كلام العرب وموافقة الكتاب والسنة، فهذا رأي يحتاج إليه، وهو رأي محمود.

الرأي المذموم: إن الرأي المذموم تقوّلٌ على الله بغير برهان، والكذب عليه من دون سلطان، وتضافرت الأدلة وأقوال العلماء على تحريمه، فقد قال الله تعالى في كتابه: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) [النساء].

والتفسير بالرأي ليس من هذا في شيء. أخرج أبو عيسى بإسناد حسن صحيح عن ابن عباس أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعدَه من النار". [١]

(١) جامع الترمذي: رقم الحديث: ٢٩٥٠، كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه.

وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي: "أدركت أصحاب عبد الله وأصحاب علي، وليس هم لشيء من العلم أكره منهم لتفسير القرآن، قال: وكان أبو بكر يقول: أيّ سماء تظلني، وأيّ أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله مالا أعلم.[1]

وقال مسروق: "اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله".[2]

وأخرج أبو عيسى عن جندب بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ"،[3] وقال أبو عيسى عقيب هذا الحديث: "هكذا روي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أنهم شدّدوا في هذا في أن يُفسّر القرآن بغير علم، وأما الذي رُوي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسّروا القرآن فليس الظنّ بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسّروه بغير علم أو من قبل أنفسهم. وقد

(١) مصنف ابن أبي شيبة: رقم الحديث: ٣٠٧٢٧، ج: ١٥، ص: ٤٣٣، كتاب فضائل القرآن، من كره أن يفسر القرآن.

(٢) مقدمة تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ص: ١٤، ط: دار الكتب العلمية.

(٣) جامع الترمذي: رقم الحديث: ٢٩٥٢، كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه.

رُوي عنهم ما يدُلّ على ما قلنا أنهم لم يقولوا من قبلِ أنفسهم بغير علم.

الرأي المحمود: وعُرف مما ذكره الإمام الترمذي أن الرأي إذا كان بناؤه على العلم فليس بمحرّم، وعليه يُحمل تفسير الصحابة والتابعين وأتباعهم، وهو أحسن تفسير، فإنهم اعتمدوا على تفسير القرآن الكريم بالقرآن، وبالأحاديث والآثار، وباجتهادهم الذي عملوه بناء على معرفتهم بلسان العرب وما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، وفقههم لأصول الدين، ومحاسن الشريعة ودقائقها.

فالرأي المحمود لا يمكن إهمال مثله لأمور:

أحدها: أن الله تعالى أمر في آيات كثيرة بالتدبر في القرآن أمرًا صريحًا، كما قال: (لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ) [ص].

الثاني: أن الكتاب لا بدّ فيه من بيان معنى، واستنباط حكم، وتفسير لفظ، وفهم مراد، ولم يأت جميع ذلك عمن تقدّم، فإما أن يتوقف فتتعطّل الأحكام كلها أو أكثرها، وذلك غير ممكن، فلا بدّ من القول بما يليق.

الثالث: أن الصحابة كانوا أولى بهذا الاحتياط من غيرهم، وقد عُلم أنهم فسّروا القرآن على ما فهموا.

قال الإمام الغزالي: "إن في فهم معاني القرآن مجالا رحبًا ومتسعًا بالغًا، وإن المنقول من ظاهر التفسير ليس منتهى الإدراك فيه ... فبطل أن يشترط السماع في التأويل وجاز لكل واحد أن يستنبط من القرآن بقدر فهمه وحد عقله". (١)

طوائف الرأي المذموم: أما أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والتابعون وأتباعهم فقد فهموا القرآن في ضوء ما وصل إليهم من المنقول، وبدليل من العلم الصحيح، ثم نشأ قوم أعملوا رأيهم واستدلالهم انسياقًا وراء أهوائهم ومذاهبهم التي ابتدعوها، وانطلاقًا من الجهل بلغة العرب وأساليبها في الكلام، فكثر الخطأ في تفسيرهم وهؤلاء منقسمون إلى طائفتين:

الأولى: قوم اعتقدوا معاني، فحملوا ألفاظ القرآن عليها، واستدلوا لأهوائهم، فراعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما

---

(١) إحياء علوم الدين لحجة الإسلام الغزالي: ج: ٢، ص: ٣٢٥/٣٢٧، كتاب تلاوة القرآن، الباب الرابع في فهم القرآن وتفسيره بالرأي من غير نقل، ط: دار المنهاج.

تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، ومن هؤلاء فرق الخوارج، والروافض، والجهمية، والمعتزلة، والقدرية، والمرجئة وغيرهم.

الثانية: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب به، وراعوا مجرد اللفظ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير أن ينظر إلى ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام، ثم هؤلاء كثيرا ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة.

الواجب على طالب التفسير: فيجب على طالب كتاب الله تعالى أن يحذر كل الحذر من إعمال الرأي فيه، والقول بما لا علم له به، أما إذا توفر للرجل علم فالواجب عليه تعليمه للناس، ومن ثم روي عن التابعين ومن بعدهم من علماء السلف أقوال في التفسير، ولا منافاة في ذلك، لأنهم تكلموا فيما علموا وسكتوا عما جهلوا.

الخاتمة

في الاستغناء بالقرآن الكريم

إن الله تعالى أرسل نبيه صلى الله عليه وسلم إلى الإنسانية الشقيّة المعذّبة ليزيل شقوتها، ويضع عنها إصرها والأغلال التي كانت عليها، وأنزل عليه كتابًا يهدي به من اتّبع رضوانه سبل السلام، ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم.

لم يكد هذا القرآن الكريم يقرع آذان القوم حتى وصل إلى قلوبهم، وكانوا عربًا خُلّصًا يفهمونه بمقتضى ذوقهم العربي، لاتعكّره عجمة، ولايشوبه تكدير، ولايخالطه شيء من قبح الابتداع وتحكم العقيدة الزائفة، وظل المسلمون على توالي القرون، يفهمون القرآن على حقيقته وصفائه، ويعملون على بيّنة من هديه وضيائه، حتى خلف من بعدهم خلف تفرّقوا في الدين شيعًا، وأحدثوا فيه بدعًا، وأخذوا يتأولون القرآن على غير تأويله، وكان بجانب هذا الفريق فريق برع في علوم حدثت في الملة، فحاولوا أن يصلوا بينها وبين القرآن، ويربطوا بين ما عندهم من قواعد ونظريات وبين ما في القرآن من عقائد وأحكام، فلم يقدروا الله حق قدره، ولم

يقتنعوا بالهدى الذي أرسله، والنور الذي أنزله، وإن الاشتغال بهذه العلوم الوضعيّة المستوردة انحطّ ببعض المفسرين إلى درجة أنهم لا يستسيغون حقيقة في صورتها الطبيعية، وثوبها الأصيل، فزعموا أن أكبر فضل للأنبياء أن يُقرّروا منطقيين أو علماء طبيعيين، وأكبر عظمة للقرآن أن يُثبت أن كل ما فيه ينسجم مع منطق أرسطو، ويتوافق مع العلم الحديث والعقل الغربي، ولايتجاوزه قيد شعرة، ولكن القرآن لم يكن لينسجم مع هذا أو يتوافق مع ذلك، فذهبت محاسنه وروائعه ضحية صناعتهم ووضعيتهم، كانوا قد حُرموا الحقيقة من قبل فلم يلبثوا أن فقدوا الذي أرادوه من الصناعة والوضعية، وانفتحت الأبواب المختلفة من الشكوك والشبهات، فالكتاب الذي أنزله الله هدى للناس لا ريب فيه، وأحكم آياته، أصبح لغزًا من الألغاز، ومثارًا للشبهات والمجادلات، لا يشفي عليلا ولا يروي غليلا. قال الله تعالى: (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ) [العنكبوت]. وقد أخرج الدارمي وغيره من طريق عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال: "أتي النبي صلى الله عليه وسلم بكتف فيه كتاب، فقال كفى بقوم ضلالا أن يرغبوا عما جاء به نبيهم إلى ما جاء به نبي غير نبيهم، أو كتاب غير

كتابهم فأنزل الله عزوجل: (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ) [العنكبوت].[1] وأخرج أبوداود عن سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من لم يتغنّ بالقرآن".[2] وأخرج أبوداود عن وكيع بن الجرّاح وسفيان بن عيينة أن معناه "يستغني به".[3] قال الحافظ ابن حجر: "فيكون معنى الحديث الحث على ملازمة القرآن، وأن لا يتعدى إلى غيره، وهو يؤول من حيث المعنى إلى ما اختاره البخاري من تخصيص الاستغناء، وأن يستغني به عن غيره من الكتب".[4]

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

---

(١) المسند الجامع للدارمي: رقم الحديث١٨٧، كتاب العلم، باب من لم ير كتابة الحديث، ط: دار البشائر الإسلامية.

(٢) سنن أبي داود: رقم الحديث: ١٤٦٩، كتاب الصلاة، باب: كيف يستحب الترتيل في القراءة؟

(٣) سنن أبي داود: رقم: ١٤٧٢.

(٤) فتح الباري: ج: ١١، ص: ٢٦٠، كتاب فضائل القرآن، باب من لم يتغن بالقرآن، ط: دار طيبة.

فهرس الموضوعات